

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة
وعضوية القضاة السادة
هانى قافيش، محمود البطوش، حابس العبدلات، خضر مشعل

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٠٦٠

تعيين مرجع

المستدعي:- رامي أحمد عودة الشيخ عيد/ وكيله المحامي خليل العجلوني.

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ تقدم وكيل المستدعي بهذا الطلب طالباً فيه تعيين المرجع المختص لنظر الطعن الاستئنافي في القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق الزرقاء في الدعوى رقم (٢٠١٤/٤٨٦) بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٩ وذلك سنداً للوقائع التالية :-

١- أقام المدعي الدعوى الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١٤/٤٨٦) فصل ٢٠١٥/٤/١٩ أمام محكمة صلح حقوق الزرقاء التي موضوعها المطالبة بحقوق عمالية بقيمة (١٠٠٠) دينار أردنياً ولقد حصر مطالبته بهذا المبلغ .

٢- قامت الجهة المدعى عليها باستئناف القرار الصادر عن محكمة صلح حقوق الزرقاء بالقضية الصلحية الحقوقية ذات الرقم أعلاه بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ أمام محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية.

٣- تم تسجيل القضية الصلحية الحقوقية أمام محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية بالرقم الاستئنافي (٢٠١٥/١٣٩٧) فصل ٢٠١٥/٥/٣١ ولم يتم النظر بموضوع الاستئناف وقررت محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية إحالة الدعوى إلى محكمة استئناف عمان لعدم الاختصاص.

٤- تم إرسال القضية الصلحية الحقوقية إلى محكمة استئناف حقوق عمان بناءً على القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية بعدم اختصاصها

بالنظر في موضوع الاستئناف وتم تسجيل الدعوى أمام محكمة استئناف حقوق عمان بالرقم الاستئنافي (٢٠١٥/٢٩٩٥٨) فصل ١٣/٩/٢٠١٥ .
٥- قررت محكمة استئناف حقوق عمان عدم النظر في موضوع الاستئناف وإحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق الزرقاء بصفتها الاستئنافية لعدم الاختصاص بالنظر في موضوع الاستئناف .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعي/رامي أحمد عودة الشيخ عيد وكيله المحامي خليل العجلوني الدعوى رقم (٢٠١٣/٨٣٨) محكمة صلح حقوق الزرقاء بمواجهة المدعى عليهم :-
١- شركة قيس الراوي وأولاده .
٢- قيس كافي الراوي .
٣- علاء الراوي .
موضوعها : مطالبة بحقوق عمالية بمبلغ ألف دينار للأسباب الواردة بلائحتها.

بعد الإسقاط والتجديد تكونت القضية الصاحبة الحقوقية رقم (٢٠١٤/٤٨٦) وبعد استكمال إجراءات التقاضي قضت بتاريخ ١٩/٤/٢٠١٥ بالزام المدعى عليه بدفع مبلغ ألف دينار مع المصاريف ومبلغ (٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يصادف القرار قبولاً من المدعى عليهما الأول والثاني فطعنا فيه استئنافاً أمام محكمة بداية الزرقاء بصفتها الاستئنافية وتكونت القضية رقم (٢٠١٥/١٣٩٧) قضت المحكمة بتاريخ ٣١/٥/٢٠١٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإن الاختصاص يدخل ضمن اختصاص محكمة استئناف عمان .

بعد ورود الأوراق إلى محكمة استئناف عمان قضت المحكمة بقرارها رقم (٢٠١٥/٢٩٩٥٨) تاريخ ١٣/٩/٢٠١٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتقديم المدعي بواسطة وكيله المحامي خليل العجلوني بطلب تعيين مرجع .

وحيث إن النزاع بالاختصاص بين محكمتي الاستئناف فتعدو محكمة التمييز هي المختصة بنظر الدعوى.

وفي الموضوع :-

وحيث إن المدعي حصر مطالبته بمبلغ ألف دينار كما هو ثابت بلائحة دعواه أمام محكمة صلح حقوق الزرقاء فتكون محكمة بداية الزرقاء بصفتها الاستئنافية هي المرجع المختص بنظر الدعوى عملاً بأحكام المادة العاشرة من قانون محاكم الصلح.

لذا تقرر المحكمة تعيين محكمة بداية الزرقاء بصفتها الاستئنافية المرجع المختص بنظر الدعوى .

قراراً صدرتدقيقاً بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٣/٥/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

lawpedia.jo

رئيس الديوان

دقيقاً
رئيس الديوان